Cour
Pénale
Internationale

International
Criminal
Court

نشرة إعلامية

المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية يُقدم أدلة تتعلق بالجرائم في دارفور

سيُقدم اليوم المدعي العام لويس مورينو أوكامبو أدلة تُوضح بأن أحمد محمد هارون، وزير الدولة السابق بوزارة داخلية الحكومة السودانية، وعلي كوشيب، قائد المليشيا/الجنجويد، قد ارتكبا معاً جرائم ضد السكان المدنيين في دارفور.

استناداً إلى الأدلة التي جُمعت خلال الأشهر العشرون الماضية، خَلُصت جهة الإدعاء إلى أن هنالك أسباب معقولة تدعو للإعتقاد أن **أحمد هارون** و**علي كوشيب** (المعروف كذلك بـ **"علي محمد علي عبدالرحمن"**) يتحملان مسؤولية جنائية عن 51 تُهمة تتعلق بالجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب المزعومة. وتُبين الأدلة بأنهما تصرفا معاً ومع آخرين من أجل هدف مشترك يرمي إلى شن هجمات ضد السكان المدنيين.

ويُزعم بأن الجرائم قد ارتُكِبت أثناء الهجمات التي شُنت على قُرى ومدن كدوم، وبنديسي، ومكجر، وأرولا في غرب دارفور في الفترة ما بين آب/أغسطس 2003 وآذار/مارس 2004. لقد ركزت جهة الإدعاء على بعض أكثر الأحداث خطورة وعلى الأشخاص الذين يتحملون، وفقاً للأدلة، المسؤولية الكُبرى في هذه الأحداث.

في أوائل 2003، تم تعيين أحمد هارون مسؤولاً عن "مكتب دارفور الأمني". وكان من أبرز المهام التنسيقية التي أُوكلت إليه بصفته مسؤولاً عن هذا المكتب، الإدارة والمشاركة الشخصية في تجنيد وتمويل وتسليح المليشيا/الجنجويد – قوات يمكن أن تكون أعدادها قد بلغت في نهاية المطاف إلى عشرات الآلاف. في اجتماع عام، ذكر أحمد هارون أنه بصفته مسؤولاً عن "مكتب دارفور الأمني"، قد مُنح كل "السلطات والصلاحيات بقتل أي شخص أو العفو عنه من أجل السلم والأمن في دارفور".

تضمن الصراع هجمات شنها المتمردون على منشآت الحكومة السودانية في دارفور وحملة مضادة للتمرد شنتها الحكومة السودانية ضد المتمردين. ولم تكن الهجمات التي شُنت على المدن والقُرى في دارفور تستهدف أي وجود للمتمردين، بل استهدفت سكان مدنيون استناداً إلى المنطق القائل بأنهم من مناصري قوات التمرد.

وتُشير الأدلة إلى أن أحمد هارون حرض في عدد من المناسبات المليشيا/الجنجويد على القيام بمثل هذه الهجمات. على سبيل المثال، في أوائل آب/أغسطس 2003، قبل الهجوم على مكجر، ألقى أحمد هارون خطاباً ذكر فيه: "بما أن أبناء الفور قد أصبحوا متمردين، فإن كل الفور وما يملكونه قد أصبحوا غنيمة حرب للمليشيا/الجنجويد ".

علي كوشيب "عقيد العُقدة" في غرب دارفور، كان يقود في أواسط 2003 آلاف من المليشيا/ الجنجويد. وتُشير الأدلة إلى أن علي كوشيب كان يصدر الأوامر للمليشيا/الجنجويد وللقوات المسلحة بإلحاق الأذى بالسكان المدنيين وذلك من خلال الاغتصاب الجماعي وجرائم جنسية أُخرى، والقتل، والتعذيب، والأعمال الوحشية، والنهب والسلب للمناطق السكنية والأسواق، وتشريد المجتمعات المستقرة، وجرائم جنائية أُخرى مزعومة.

لقد خصصت جهة الإدعاء موارد ضخمة لتقييم مقبولية هذه الدعوى. بالرغم من أن التحقيقات في السودان قد شملت علي كوشيب، إلا أنها لا تتعلق بنفس الأحداث أو الأفعال التي هي موضوع الدعوى المعروضة حالياً أمام المحكمة. وعليه، فإن الدعوى مقبولة.

ستفحص الدائرة التمهيدية (1) الأدلة. وإذا اقتنع القُضاة بأن هنالك أسباب معقولة تدعو للإعتقاد بأن الأشخاص المُعلن عن أسمائهم قد ارتكبوا الجرائم المزعومة، فعندئذ سيقررون أفضل السبل الكفيلة لضمان مثولهم أمام المحكمة.

سيقدم المدعي العام إحاطة إعلامية للصحافة في مركز وسائل الإعلام بالمحكمة الجنائية الدولية وذلك في تمام الساعة 14:00. وسيكون هنالك بث شبكي حي للإحاطة الصحفية يمكن مشاهدته على الموقع الإلكتروني للمحكمة الجنائية الدولية (www.icc-cpi.int).
متاح على موقع المحكمة الإلكتروني (www.icc-cpi.int):

- خلاصة "طلب" المدعي العام إلى القضاة،
- صحيفة وقائع حول عمل مكتب المدعي العام للتحقيق في الجرائم في دارفور ومقاضاتها

للمزيد من المعلومات، يرجى الإتصال على:

* مسؤولة ارتباط الإعلام بمكتب المدعي العام/ فلورنس أولارا
Florence.olara@icc-cpi.int
هاتف المكتب: +31 (0) 70 515 8723
الهاتف النقال: +31 (0) 6 5029 4476

* مسؤولة ارتباط الإعلام بمكتب المدعي العام/ سوزان خان
suzan.khan@icc-cpi.int
هاتف المكتب: +31 (0) 70 515 9239
الهاتف النقال: +31 (0) 6 46 44 87 89